Journal Of the Iraqia University (73-2) July (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

تأثير تذبذب أسعار النفط على الموازنه العامه

م.د حيدر حمزة محمد حسين

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجامعة المستنصرية

The impact of oil price fluctuations on the general budget

Asst. Dr. HAYDER HAMZA MOHAMMED HUSSEIN
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Mustansiriya University

الملخص

سعى البحث إلى دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وذلك نظرًا لكون العراق من الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل اقتصاده، حيث يشكل النفط المورد الوحيد غير المتجدد. وقد ساهمت السياسات الاقتصادية والنفطية السابقة في تعزيز هذه التبعية، من خلال إهمال خطط تنويع الاقتصاد وتحريره، مما أدى إلى اعتماد شبه كامل للموازنة العامة على العائدات النفطية، بنسبة تجاوزت ٩٠٪. ونتيجة لهذا الاعتماد المفرط، أصبح الاقتصاد العراقي عرضة للمخاطر الناجمة عن التذبذب المستمر في أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد. واعتمد البحث لتحقيق هدفه على المنهج القياسي – التحليلي، مستندًا إلى بيانات ثانوية جُمعت من مصادر متعددة تغطي الفترة بين ٢٠١٣–٢٠٢٤. وتتمثل الإشكالية الأساسية التي يناقشها البحث في مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة.تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، حيث يُعَد المصدر الرئيسي للعوائد المالية التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير. إذ تعتمد الحكومة بشكل أساسي على إيرادات تصدير النفط إلى الخارج، باعتباره الدعامة الأساسية لتمويل أنشطتها المختلفة، وتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية والمجتمع. وتتمثل الفرضية الأساسية التي تناقشها الدراسة في أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ظهور تحديات ومخاطر متعددة في إعداد الموازنة العامة في العراق.وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات اهمها :-

١- من خصائص الاقتصاد العراقي اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق العام، أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لبقية القطاعات الاقتصادية في المساهمة في تمويل الموازنة العامة، مما سبب تراجع الحصيلة الضريبية ومن أهمها ضريبة الدخل، علما أن إجمالي الضرائب لا يشكل سوى ٢٪ من إجمالي الايرادات الضريبية وهذا يشكل خللاً واضحاً في بنية الاقتصاد العراقي، إضافة إلى انتشار مشكلة التهرب الضريبي، بسبب تخلف القوانين الضريبية.

٢- يخسر الاقتصاد العراقي مبلغ أكثر من مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام مقدار دولار واحد في سعر البرميل النفط الذي يصدره مما يفاقم من عجز موازنته على أن يكون الإنفاق الاستثماري هو الضحية لأي هبوط في أسعار النفط، مما يعني توقف عجلة الأعمار والنمو في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية : تذبذب اسعار النفط – الموازنة العامة – تنويع مصادر الناتج المحلي

Abstract

The aim of this research was to understand the impact of oil price fluctuations on the general budget. Iraq is considered a rentier state that relies on a single, depleting resource: oil. Previous economic and oil policy practices in Iraq have contributed to perpetuating this rentierism by failing to diversify and liberalize the economy. This has led to the inevitable result of the general budget's complete dependence on oil revenues, at a high rate of more than ٪٩٠. This has made the Iraqi economy vulnerable to the risks resulting from the continuous fluctuations in global oil prices. One of the consequences of this fluctuation has been the exacerbation of economic and political problems in the country.To achieve this goal, the research relied on the (standard-analytical) approach by collecting secondary data from various sources for the period ٢٠١٣-٢٠٢٤The main research problem is to

understand the impact of oil price fluctuations on the state's general budget.The importance of this research stems from the importance of the oil sector in the Iraqi economy, as it generates financial returns. The state relies heavily on oil revenues exported abroad, as it represents the backbone upon which it finances its various activities to meet the requirements of economic sectors and the needs of society.The basic hypothesis underlying the study is as follows: The decline in oil prices poses numerous risks and problems to the preparation of the general budget in Iraq. This requires activating the role of non-oil sources of income in generating financial revenues, thus avoiding the risks and problems of declining oil prices in the state's general budgetThe research reached a set of findings and recommendations, the most important of which are .١:One of the characteristics of the Iraqi economy is its heavy reliance on oil revenues as the primary source of financing public spending. This has led to a decline in the relative importance of other economic sectors in contributing to financing the general budget. This has led to a decline in tax revenues, most notably income tax. This is notable given that total taxes constitute only ٪٢of total tax revenues. This constitutes a clear flaw in the structure of the Iraqi economy, in addition to the widespread problem of tax evasion due to the backwardness of tax laws. ٢- The Iraqi economy loses more than a billion dollars due to a drop in crude oil prices of one dollar per barrel of oil it exports, which exacerbates its budget deficit, with investment spending being the victim of any drop in oil prices, which means that the wheel of reconstruction and growth in the economy will stop.Keywords: Oil price volatility - General budget - Diversification of GDP sources

منهج البحث Research methodology

اولا : المقدمة introduction

رغم صعوبة المناخ السياسي والأمني، وتعرض الاقتصاد إلى صدمات داخلياً وخارجياً، وضعف الهيكل الاقتصادي وكذلك العقوبات الدولية التي شهدها العراق على مدار (٣٠) سنة أدت إلى تدهور كبير في الجانب الاقتصادي وبالرغم من امتلاك العراق لأحد أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم إذ تبلغ الاحتياطيات المؤكدة بحدود (١٤٣) مليار برميل، وتتسم تكاليف استخراج النفط بأنها بالغة التدني رغم ذلك يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره الطبيعية ومن المعلوم أن اقتصاد العراق يرتبط بشكل مباشر ووثيق بإنتاج وتصدير النفط الخام، حيث تشكل صادرات النفط منه (٦٥%) من إجمالي الناتج المحلي العراقي، وحققت (٩٠%) من إيرادات الحكومة الاتحادية ويمثل القطاع غير النفطي النسبة المتبقية (الخدمات الإعمار، والنقل والقطاع الزراعي والصناعي ضعيف جداً) والتي تعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي، ونظراً للآثار المباشرة من قطاع النفط، والذي تتولى تشغيله شركات نفط دولية، لذلك يتوقف ازدهار العراق ورخائه على استدامة إنتاج النفط الخام وترشيد استخدام الثروة التي يولدها. ومن أجل إيجاد مصدر دخل كبير وسريع للثروة لتصحيح الخلل الحاصل في الاقتصاد العراقي والنهوض به إلى مستويات تتناسب مع حجم مصادره الطبيعية، لجأت الحكومة العراقية إلى تنمية وتنويع مصادر قطاع النفط الاستراتيجي العراقي.

ثانيا :مشكلة البحث Research problem

يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد على مورد ناضب وحيد ألا وهو النفط، ولقد ساهمت الممارسات السابقة للسياسة الاقتصادية والنفطية في العراق على تكريس هذه الريعية من خلال عدم التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتحريره الأمر الذي أدى إلى نتيجة حتمية مفادها الاعتماد الكامل للموازنة العامة على الإيرادات النفطية وبنسبة عالية وصلت إلى أكثر من ٩٠٪ وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للمخاطر المترتبة على التذبذب المستمر لأسعار النفط العالمية وكان من نتائج هذا التذبذب تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية في البلد.

لذا تمثل مشكلة البحث الرئيسية في معرفة تأثير تذبذب اسعار النفط على الموازنة العامة للدولة؟

ثالثا : أهمية البحث The importance of research

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي لان من خلاله يتم الحصول على عوائد مالية، اذ تعتمد الدولة اعتماد كبير على إيرادات النفط المصدر إلى الخارج كونه يمثل العمود الفقري الذي تعتمد علية في تمويل انشطتها المختلفة للإيفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية وحاجة المجتمع.

رابعا : فروض البحث (Research Hypotheses)

تقوم الفرضية الأساسية للدراسة على أن انخفاض أسعار النفط يسبب العديد من التحديات والمخاطر في عملية إعداد الموازنة العامة في العراق، مما يستوجب تعزيز وتفعيل دور مصادر الدخل غير النفطية لضمان تحقيق إيرادات مالية مستقرة، تسهم في تقليل تأثير انخفاض أسعار النفط على استقرار الموازنة العامة للدولة.

خامساً: هدف البحث (Research Objective)

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تراجع أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق، بالإضافة إلى البحث في إمكانية استثمار الإيرادات النفطية في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

المبحث الأول: ماهية تذبذب اسعار النفط و الموازنة العامة و العلاقة بينهما

The nature of oil price fluctuations and the general budget and the relationship between them

المطلب الاول : مفهوم تذبذب أسعار النفط واسبابها

First requirement The concept of oil price fluctuations and their causes

الفرع الاول : مفهوم وتعريف تذبذب أسعار النفط

The concept and definition of oil price volatility

يُعتبر النفط من السلع الاستراتيجية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز إيرادات الدول، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين ميزان المدفوعات، ودعم الصادرات الخارجية. وتتسم أسعار النفط بالتذبذب المستمر، نظرًا لارتباطها الوثيق بآليات السوق الحرة، لا سيما قوانين العرض والطلب. (محيميد، ٢٠١٨: ٢٦)يعتقد بعض المحللين المهتمين بأسعار النفط أن المضاربات تلعب دورًا رئيسيًا في الارتفاعات الحادة في الأسعار، وبناءً على ذلك، ينبغي تفسير التراجعات السريعة بالطريقة ذاتهاأما سعر النفط الخام، فيُعرّف بأنه القيمة النقدية للسلعة النفطية في فترة زمنية ومكان محددين، في حين يشير مفهوم السعر النفطي إلى القيمة المالية لبرميل النفط الخام وفقًا للمقياس الأمريكي للبرميل. (الدليمي، ٢٠١٥: ٢٨)ان عدم تذبذب اسعار النفط هو الاعنف مقارنة بجميع السلع و حتى لو امكن تفسير تغيراته بالعوامل الاقتصادية فلا يمكن التنبوء بأسعار استنادا الى دوال احصائية يعتمد عليها و ذلك لان معاملات الاستجابة لتغيرات الاقتصادية أبعد ما تكون عن الاستقرار.ان السعر النفط يخضع ل تذبذب مستمرة بسبب طبيعة سوق النقط الدولية التي تقسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما العكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعارا غير مستقرة وتخضع لل تذبذب المستمرة حتى اصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالي منذ أوائل سبعينات القرن الماضي و استمرارها حتى الآن ان استقرار أسعار النفط الخام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المنتجة و المستهلكة له. (البصام، ٢٠١٣، ١١)ومن هنا فأن ال تذبذب التي تحدث في اسعار النفط بين الفترة واخرى ناتجة من التغيرات التي يحدث في البلدان المصدرة والمستوردة للبترول سواء كانت هذه التغيرات ايجابية أو سلبيا فالأوضاع السياسية والاقتصادية وكذلك الاوضاع الامنية لهذه البلدان تساهم في تأثير بالأسعار العالمية للنفط الخام سواء بالانخفاض والارتفاع. (سهر، ٢٠١٣: ١٩).

الفرع الثاني : اسباب ال تذبذب اسعار النفط

Reasons for oil price fluctuations

تتعدد العوامل التي تؤثر في تحديد أسعار النفط في السوق الدولية، حيث تختلف في طبيعتها ومدى تأثيرها. ويمكن تصنيف هذه العوامل على النحو التالي:

أولًا: العوامل الاقتصادية

١- العرض والطلب على النفط: يعتبر توازن العرض والطلب في السوق العالمية الآلية الأساسية التي تحدد أسعار النفط. وهناك العديد من العوامل طويلة الأجل أو الطارئة التي تؤثر على هذا التوازن، مما ينعكس مباشرة على الأسعار. فعلى سبيل المثال يؤدي تراجع الإنتاج وانخفاض المعروض النفطي مع تزايد نمو الاقتصادات الآسيوية وانخفاض مستويات المخزون الاستراتيجي من النفط الخام في الدول الصناعية إلى ارتفاع الأسعار في المقابل، فإن زيادة الاكتشافات النفطية وارتفاع حجم الاحتياطات قد يسهمان في زيادة الكميات المتاحة، مما يؤدي إلى استقرار أو انخفاض الأسعار.

٢- تغيرات أسعار الصرف : نظراً لارتباط أسعار النفط بالدولار الأمريكي لعوامل تاريخية واقتصادية وسياسية ونقدية، فان اي انخفاض في قيمة أو اسعر صرفه يؤثر سلبا على انخفاض قيمة وسعر النفط والعوائد النفطية في السوق الدولية ويؤدي الى حدوث إضرار اقتصادية كبيرة تتحمل أعباءه الدول المنتجة و المستهلكة للنفط على حد سواء.

٣- المضاربة في سوق النفط : تعد المضاربة من العوامل المؤثرة في قطاع النفط حيث حوّلت هذه الممارسة النفط إلى أداة استثمارية تهدف إلى تحقيق الأرباح مما أدى إلى تقلبات في أسعاره داخل الأسواق العالمية وتعتمد المضاربات بشكل أساسي على التوقعات المستقبلية المتعلقة بأسعار النفط، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية، والمناخية. (محيمد، ٢٠١٨، ٣٠).

فإذا توقع المضاربون ارتفاع أسعار النفط مستقبلا فإنهم يسارعون إلى شراء وتخزين كميات كبيرة منه مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار بشكل أكبر أما في حال توقعهم انخفاض الأسعار فإنهم يقومون ببيع مخزونهم النفطي مما يزيد من المعروض في السوق، وبالتالي يساهم في انخفاض الأسعار بدرجة أكبر.

٤- النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط من اهم الاسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط، حيث شهد الطلب على النفط زيادة مضطردة ومتسارعة ارتفع خلالها الطلب العالمي على النفط مما يدفع بالسعر نحو الأعلى والمدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات اداء الاقتصاد العالمي، اما اذا حدث العكس وحدث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فأن ذلك معدلات الطلب نحو الانخفاض ويدفع اسعار النفط الخام نحو الانخفاض. (سهر، ٢٠١٣: ٢١).

٥- الازمة الاقتصادية العالمية: يشهد الاقتصاد العالمي ب العوامل السياسية: العوامل السياسية دوراً هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط الخام حيث إن النزعات والاضطرابات تؤثر على الاسعار العالمية للنفط للان زعزعت الأمن والاضطرابات التي الحدث في مناطق استخراج النفط وتكريره تؤثر مباشراً على عملية الاستخراج والإمدادات النفطية بصورة طبيعية تدفع بالأسعار الى الارتفاع والانخفاض عدم استقرار وال تذبذب من ابرز سمات أسواق النفط العالمي.

ج- العوامل الطبيعية: حيث تزايدت الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تتردد حول اية مخاطر تهدد بانقطاع الإمداد بفعل الظروف الطبيعية، ومن بين الطبيعية التي أثرت على أسعار النفط خلال الفترات السابق مثل إعصار إيفان الذي اجتاح خليج المكسيك و اعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشأة النفطية القائمة في هذه البلدان مما يؤثر على العرض النقطي الذي ينعكس على ارتفاع الاسعار وانخفاض معدلات الانتاج. (ابراهيم، ٢٠١٣: ٢٢٨).

المطلب الثاني : ماهية الموازنة العامة واهميتها والعوامل المؤثرة

What is the general budget, its importance, and the influencing factors

الفرع الاول : مفهوم و تعريف الموازنة العامة

Concept and definition of general budget

تُعرّف الموازنة على أنها خطة مالية توضح آلية تخصيص الموارد واستخدامها خلال فترة زمنية محددة، حيث تبيّن كيفية تحقيق الإيرادات واستغلالها بكفاءة. كما تُعد الموازنة تصورًا تقديريًا يربط بين النفقات والإيرادات المتوقعة للحكومة، ويتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية. وتُوجَّه هذه الموارد نحو قنوات محددة بهدف تحقيق أهداف السياسة المالية، وتُعدّ غالبًا خطة سنوية (الجميل ٢٣:٢٠٠٨)الموازنة العامة هي سجل للايرادات ونفقات العامة للحكومة خلائل مدة الزمنية وهي عادة سنة وتسبي الحكومة خلال تلك المدة لتمويل هذه النشاطات التي تم رسمتها من قبل. تُعتبر الموازنة العامة أداة تنسيقية بين مختلف المؤسسات والجهات الحكومية داخل الدولة، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز كفاءة الخدمات التي تقدمها الحكومة. (البيرماني، ٢٠١٩: ٣٦)بناءً على ذلك، يمكن القول إن الموازنة العامة تتألف من شقين رئيسيين:

١. النفقات العامة: وهي المبالغ التي تنفقها الدولة لتنفيذ أنشطتها المختلفة وتحقيق الأهداف المجتمعية.

٢. الإيرادات العامة: وتشمل المصادر المختلفة التي تعتمد عليها الدولة لتمويل إنفاقها.

ومن أبرز خصائص الموازنة العامة أنها تمثل تقديرًا مُسبقًا للإيرادات والنفقات لفترة زمنية مستقبلية، حيث يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، وتُعد أداة أساسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. (الانباري، ٢٠١٦: ٢٢٤).

الفرع الثاني : مكونات الموازنة العامة

Components of the general budget

أ- الإيرادات العامة للقسم الإيرادات العامة إلى نوعين وهي: الإيرادات المحلية والايرادات الخارجية ايرادات محلية وعلى رأسها الايرادات الضريبية تقسم إلى الضريبة المباشرة وهي الضرائب التي يتم استقطاعها مباشرة من منابع الدخول ومن الأمثلة على ذلك ضريبة الدخل وضرائب الارباح والضربية غير المباشرة وهي التي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد أي أتمها تصيب الدخل ولكن بطريقة غير المباشرة ومن الامثلة هي الضرائب المبيعات وضرائب الملكية ضرائب الأرضي والعقارات وهناك ايرادات أخرى كالإيرادات من المشاريع العامة والرسوم اما بالنسبة الايرادات الخارجية مثل المنح والمسعدات من الخارج والايرادات اخري مثل القروض الخارجية والدين العام.

ب- النفقات العامة: عادة ما يتم تقسيم النفقات العامة إلى فئتين رئيسيتين. الأولى هي النفقات التشغيلية، والتي تشمل جميع المصروفات الحكومية مثل الرواتب، الأجور، المعاشات التقاعدية، الخدمات الاجتماعية، الصحة، التعليم، الدفاع والأمن. أما الفئة الثانية فهي النفقات الاستثمارية، وهي تلك التي تسهم في بناء وتنمية رأس المال الثابت الوطني، مثل الإنفاق على شراء المعدات، الآلات، الأراضي، البناء والمنشآت. كما تشمل هذه النفقات تطوير البنية التحتية مثل الطرق، الجسور، المطارات، المدارس، المستشفيات وغيرها من المشاريع الحيوية. (الوزني، ٢٠٠٩: ٢٨٨).

ج- الموازنة: تواجه الموازنة عادة احدى ثلاث حالات. (العيسى، ٢٠١٦: ٣٢٤).

١ - فائض الموازنة: وتحدث عندما يكون حجم الايرادات العامة يفوق النفقات العامة.

٢ العجز الموازنة : وتحدث عندما يكون حجم النفقات العامة يفوق الايرادات العامة وعادة تلجا الدول الى الاقتراض الداخلي الاقتراض الخارجي لسد العجز في الموازنة.

٣- توازن الموازنة : وهي تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة.

الفرع الثالث : مبادئ الموازنة العامة General budget principles

تخضع الموازنة العامة لعدة مبادئ وقواعد أساسية تهدف إلى توفير رؤية واضحة للوضع المالي للدولة، وتوضيح أنشطتها المختلفة كما تعكسها الميزانية العامة، التي تُعد بمثابة خطة عمل حكومية في مختلف المجالات المرتبطة بوظائف الدولة. كما تتأثر هذه المبادئ بالنظام الاقتصادي للدولة ومستوى تطورها، إضافةً إلى دورها في تسهيل تنفيذ الموازنة وضمان إمكانية الرقابة عليها بكفاءة. (العلي، ٢٠٠٧: ١٨)ومن بين اهم المبادئ أو القواعد للموازنة العامة سنوية الموازنة العامة التوازن عمومية الوحدة ومبدأ عدم التخصيص، ورغم درجة الالتزام بهذه المبادئ او القواعد للميزانية العامة قد لا يكون تاماً، إذ أن مقتضيات عمل الدولة ومتطلباتها قد تقتضي خروجاً على هذه القواعد بدرجة أو أخرى حسب حاجة الاقتصاد. (خلف، ٢٠٠٨: ٨٢).

الفرع الرابع : العوامل المؤثرة على الموازنة العامة

Factors affecting the general budget

أ- أن التغيرات في أسعار النفط تؤدي إلى تأثير مباشر على الإيرادات والنفقات العامة، حيث تعتمد الموازنة العامة في معظم الدول النفطية بشكل كبير على التقلبات التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط. وتُعتبر العوائد الناتجة عن بيع النفط عاملاً أساسيًا في رسم معالم الموازنة العامة، سواء من خلال ارتفاعها أو انخفاضها. أي تغيير في الإيرادات النفطية أو أسعار النفط ينعكس بشكل غير مباشر على دخل الأفراد، ويتجلى ذلك في الضرائب المختلفة مثل ضرائب المبيعات وضرائب الملكية، بما في ذلك ضرائب الأراضي والعقارات، كما تشمل الإيرادات الأخرى العوائد من المشاريع العامة والرسوم، إضافة إلى الإيرادات الخارجية مثل المنح والمساعدات الدولية، فضلًا عن مصادر أخرى كالقروض الخارجية والدين العام. (العيسى، ٢٠١٦: ٣٦٤).

ب- النفقات العامة عادة ما تُصنّف إلى نوعين رئيسيين: النفقات الجارية، والتي تشمل جميع المصاريف الحكومية مثل الرواتب، الأجور، التقاعد، إضافة إلى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، الصحة، التعليم، الدفاع، والأمن. أما النفقات الرأسمالية، فهي تلك التي تسهم في تكوين رأس المال الثابت للدولة، مثل الإنفاق على شراء المعدات والآلات، الأراضي، المنشآت، والمباني، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك الطرق، الجسور، المطارات، المدارس، المستشفيات، وغيرها. (الوزني، ٢٠٠٩: ٢٨٩)

ج- الموازنة عادة ما تمر بثلاثة أوضاع رئيسية:

١- فائض الموازنة: يحدث عندما تتجاوز الإيرادات العامة قيمة النفقات العامة.

٢- عجز الموازنة: يحدث عندما تتجاوز النفقات العامة حجم الإيرادات العامة، مما يدفع الدول غالبًا إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية العجز.

٣- توازن الموازنة: يتحقق عندما تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة.مبادئ الموازنة العامة :تستند الموازنة العامة إلى مجموعة من المبادئ أو القواعد التي تهدف إلى تقديم صورة واضحة حول الوضع المالي للدولة ونشاطاتها، وذلك من خلال ما تُظهره الميزانية العامة كخطة تعكس دور الدولة في مختلف المجالات، والتي تتأثر بطبيعة نظامها ومستوى تطورها. كما تساهم هذه المبادئ في تسهيل تنفيذ الموازنة وتعزيز قدرة الجهات المعنية على مراقبتها. ومن أبرز المبادئ التي تنظم الموازنة العامة: مبدأ سنوية إعداد الموازنة، مبدأ تحقيق التوازن المالي، مبدأ الشمولية، مبدأ الوحدة، ومبدأ عدم التخصيص. (العلي، ٢٠٠٧: ٢٢).

المبحث الثاني : الإيرادات النفطية واستخدامها في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي

Oil revenues and their use in diversifying sources of GDP

إن وفرة الإيرادات النفطية وحدها غير كافية لتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، فخلال المدة ٢٠١٣ – ٢٠٢٢ فإن جميع الميزانيات العراقية انتهت بالفائض، بسبب انخفاض نسب الإنجاز والتلكؤ في إكمال المشاريع. بل لابد من القضاء على الفساد المالي والإداري، وتحسن الوضع الأمني في عموم العراق، وتشريع القوانين الهادفة الى إحداث تنويع اقتصادي بنيوي، على أن لا تتعارض هذه القوانين مع شروط الانضمام لبعض المنظمات الدولية التي يرغب العراق الدخول فيها كمنظمة التجارة العالمية، مثلاً وضع قوانين تسمح بتشجيع الصادرات وتحديد الاستيرادات بنسبة أعلى من المعدل المسموح به، أو فرض ضرائب جمركية أعلى من النسب المسموح بها دولياً، إن ما سيطرحه من عملية تنويع الناتج المحلي الإجمالي هي في الحقيقة في ظل ظروف داخلية (الفساد الإداري والمالي، الشفافية، تحسن الوضع الأمني، تشريع القوانين اللازمة للتنويع) جيدة وبمقترحات تساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي .

المطلب الاول : التنوع الاقتصادي من خلال الايرادات النفطية

Economic diversification through oil revenues

الفرع الاول: إنشاء صندوق لإيداع جزء من الإيرادات النفطية فيه Establishing a fund to deposit part of the oil revenues into itيتم إدارة أمواله من قبل هيئة مستقلة غير خاضعة لتأثير السلطة التنفيذية، تستخدم أمواله عند الهبوط الحاد في أسعار النفط المسبب لانخفاض الإيرادات العامة للدولة، بشكل يؤدي إلى خفض المستوى المعيشي للمواطنين وكذلك يستخدم في التأثير في أسعار النفط الخام في السوق الدولية من خلال تخفيض كميات النفط المصدرة عند انخفاض الأسعار، فإن تصدير كمية نفط ١.٥ مليون برميل في اليوم بسعر ١١٠ دولار تعطي إيراد ٦٠.٢٢٥ مليار دولار أفضل من تصدير كمية نفط ٣.٢٥ مليون برميل في اليوم بسعر ٤٠ دولاراً والتي تعطي عائد مقداره ٤٧ مليار دولار، إذ يتم دعم الإيرادات العامة من احتياطيات هذا الصندوق، والاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض كثروة للأجيال القادمة أفضل من بيعة بأسعار منخفضة جداً كمورد ناضب، وهذا طبقاً لنظرية هو تيلنك، أن المقصود من تقليل اعتماد الدولة على النفط لا يعني خفض إنتاج النفط، ولكن زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الضرائب وغيرها من مصادر الإيرادات، عند إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، والمستثمر المحلي والاجنبي، في النشاط الاقتصادي). (الانباري، ٢٠١٦: ٢٩).

الفرع الثاني : تطوير صناعة تكرير النفط الخام والاستثمار في راس المال البشري Developing the crude oil refining industry and investing in human capitalتوجيه جزء من العوائد البترولية إلى إنشاء مصافي لتكرير النفط الخام بطاقات إنتاجية مجتمعة تصل إلى ٤ مليون برميل في اليوم، يستخدم منها مليون برميل في اليوم لسد حاجة السوق المحلية، ويتم تصدير ٣ مليون برميل في اليوم من المشتقات النفطية للخارج، ويتم ذلك من خلال إصدار تشريع قانوني دائم في مجلس النواب العراقي ملزم تنفيذه من قبل الجهات التنفيذية، يسمح بتصدير النفط الخام فقط بنسبة ٤٠% من إجمالي المنتجات النفطية النفط الخام والمشتقات النفطية، على أن يتم البدء بتنفيذ القانون في سنة ٢٠١٩ على شكل مراحل تمتد لمدة ١٢ سنة، فيبدأ السماح بتصدير النفط الخام بنسبة ٩٥٪ في السنة الأولى، ومن ثم تنخفض النسبة سنويا بمقدار ٥٠% إلى أن يصبح النفط الخام المصدر ٤٠% والمشتقات النفطية ٦٠% وخلال المدة ٢٠١٦– ٢٠١٩ يتم بناء مصافي التكرير بطاقة إنتاجية ١.٢٥٠ مليون برميل في اليوم، ثم يتم زيادة الطاقة الإنتاجية بشكل سنوي بمقدار ٢٥٠ ألف برميل في اليوم للوصول الى نسبة ٦٠% في غضون ١٢ سنة، فيصل مستوى صادرات العراق من المشتقات النفطية ٣ مليون برميل في اليوم، أما صادرات العراق من النفط الخام فتنخفض إلى ٢ مليون برميل في اليوم. (ألهاجري، ٢٠١٣: ٣٣)اما الاستثمار في رأس المال البشري فيكون عن طريق الدعوة إلى رفع مستوى الإنفاق على التعليم لكافة المراحل وبخاصة التعليم العالي والصحة وخفض مستوى الفقر، إن الاستثمار في رأس المال البشري يسهم في إحداث التطور الاقتصادي إذ إنه عامل أساس في زيادة الإنتاجية، وفي توليد الناتج المحلي الإجمالي، فقد دلت تجارب الخمسة عقود الماضية على أن الاستثمار في رأس المال البشري هو القاعدة الأساسية التي يستند اليها التنوع الاقتصادي، ويكفي أن ننظر إلى تجربة اليابان في توسعها الكبير في برامج التعليم والتدريب ومدى التطور الاقتصادي الذي حققتاه، لكي ندرك أهمية الاستثمار البشري في عملية التنوع الاقتصادي، ويشمل الاستثمار البشري الإنفاق الحكومي على نشر التعليم وتوسيع التدريب الفني وتوفير المياه الصالحة للشرب والعناية بالصحة العامة والاهتمام ببرامج التغذية والتلقيح مردود الاهتمام وتعليم المرأة والتخطيط العائلي ودلت التجارب على أن بالتعليم الابتدائي والثانوي هو أعلى من مردود الاهتمام بالتعليم العالي، وأن مردود العناية بالصحة العامة هو أعلى من مردود العناية بالصحة العلاجية العالية الكلفة، كما دلت التجارب على أن تعليم المرأة ومساواة فرصها في التعليم

يضاعف من أثر التعليم في عملية التنوع الاقتصادي. (ابراهيم، ٢٠١٨: ٩٧)كذلك لا بد من وضع الخطط الكفيلة بالنهوض في قطاع الصناعة التحويلية وبناء قطاع صناعي ناجح ومتكامل قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني ويتمتع بقوة ترابطات امامية وخلفية مع القطاعات الأخرى، والعمل على تطوير المشاريع الصناعية الاستثمار في البنية التحتية، وإنشاء المناطق الصناعية المتخصصة وتطوير المنتجات البتروكيماوية والصناعية، والسيطرة النوعية والعمل على إصلاح المنشآت الصناعية الحكومية باتجاه خصخصتها بطرق تتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق وتقديم الدعم للمشاريع الصناعية والإعفاءات الضريبية وفق معايير الجودة ، كذلك العمل على تطوير قطاع الكهرباء، إذ يعد من العوامل المهمة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، فضلاً عن القطاع العام. (صالح، ٢٠١٦: ٨٦).كذلك إنشاء صناعات كثيفة الطاقة و يقصد بها الصناعات التي تستخدم الطاقة بشكل كثيف كالألمنيوم والأسمنت والحديد والطابوق، وكما لاحظنا في التجربة الإماراتية أن هذه الصناعات كان لها دور في تنويع النشاط الاقتصادي، فالاهتمام بها سيوفر فرص عمل جديدة، وعملة صعبة ويساهم في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي في العراق. (صاحب، ٢٠٠٢: ١٣).

الفرع الثالث: تطوير القطاع الزراعي

Developing the agricultural sector

توجيه جزء من الإنفاق الاستثماري إلى البنية الارتكازية للعراق الجسور و السدود الإروائية ومشاريع البزل وإنشاء المشاريع الإروائية الرئيسة والفرعية المبطنة بالخرسانة وكذلك توفير القروض الميسرة، فضلاً عن توفير الأسمدة الكيماوية بأسعار تكاليف الإنتاج وتوفير اللقاحات والإرشاد الزراعي والفرق الصحية البيطرية والمساعدة في رش المبيدات الزراعية وإقامة مراكز البحوث لتطوير المنتجات الزراعية. كذلك توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المتطورة كالجرارات والحاصدات، والنايلون الذي يستخدم في الزراعة بظروف مناخية غير ملائمة البرد القارص).وكذلك تقديم تحفيزات للفلاحين من خلال شراء بعض المحاصيل الحنطة والشعير والذرة والشلب بأسعار أعلى من السوق الدولية، كونها توفر عملة صعبة للبلد و توفر فرص عمل لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع فضلاً عن أنها تدفع باتجاه استغلال الأراضي الزراعية الواسعة في العراق، كما أنه يمكن استخدام السدود المائية التي يتم إنشائها في توليد الطاقة الكهربائية والتي يحتاجها العراق بشكل كبير في عملية التنويع الاقتصادي. (بريهي، ٢٠١١، ١٢).

المطلب الثاني : تحليل لأثار انخفاض أسعار النفط في العالم على الموازنة العامة في العراق

An analysis of the impact of the decline in global oil prices on the Iraqi general budget

يتصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي ويساهم النفط بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد على أن النفط حلقة الوصل المهمة التي تربط بين الاقتصاد العراقي والعالم الخارجي، أن انخفاض سعر النفط يفضي إلى تراجع النمو الاقتصادي، فقد تراجع هذا المعدل في العراق من (٩.٨٪) في عام ٢٠٠٨ الى (٦.٩٪) في عام ٢٠٠٩ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ويعود السبب في هذا التراجع إلى عدم التنويع الاقتصادي و أحادية الاقتصاد واعتماده على مصدر ريعي واحد، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً أكثر من ٦٥% من سعره في مطلع الأزمة. (محسوم، ٢٠١٧: ٢٢٤)يتضح من خلال الموازنة العامة للاقتصاد العراقي، بأن إيرادات النفط احتلت مركز الصدارة في تمويل الموازنة العامة بمقارنتها مع الإيرادات الأخرى، كالإيرادات الضريبة والإيرادات غير الضريبة، فأن توقع تفاقم الأزمة المالية سوف يجعل الصدمة الخارجية أكثر قوة، ويكون من المتعذر للاقتصاد الاستمرار في الوفاء بالديون التي تمثل العبء الذي يتحمله العراق، وإنه سيبقى مكبلاً بالقيود المالية، أما مشاريع الإعمار التي أقرتها الحكومة فسوف تتأجل إلى أجل غير مسمى، وعندها سوف لا يتوجه الاقتصاد العراقي للاقتراض الداخلي فقط، وقد يتجه إلى الاقتراض الخارجي فيزداد حجم المشاكل المالية، أو قد يحصل على منح أو قروض ميسرة جراء التزاماته تجاه المؤسسات المالية الدولية. (داود، ٢٠١٢: ٢١١)شهدت الموازنة العامة في العراق تأثيراً واضحاً نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨. لقد أثرت هذه الأزمة بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي بشكل عام، وانخفض الطلب على النفط الخام بشكل خاص خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وقد كان لهذا الانخفاض أثر كبير في تقليص الإيرادات النفطية للدول المنتجة للنفط، بما في ذلك العراق، حيث شكل عام ٢٠٠٨ على صعيد السوق النفطية العامة جميع المفارقات وال تذبذب الدراماتيكية السريعة، فخلال النصف الأول منه حلقت أسعار النفط عالياً و كادت أن تلامس عتبة الـ (١٥٠) دولار للبرميل في شهر تموز، وسرعان ما بدأت تتهاوى في انحدارها وتدحرجت إلى ما دون الـ (٤٠) دولار للبرميل في نهاية النصف الثاني من العام نفسه. (الدباش، ٢٠١٨: ١٦)والسبب في ذلك هو الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتي تركت أثراً سلبياً على الاقتصاد العالمي مما انعكس ذلك بشكل واضح على السوق النفطية متمثلاً بتراجع مستوى أسعار النفط. وفي اب ٢٠٠٥ وصل إلى (٧٣) دولار للبرميل ثم عاود الانخفاض مرة أخرى بسبب الانخفاض في قيمة

الدولار الأمريكي وهكذا نرى سرعة تذبذب أسعار النفط وتأثيرات ذلك في الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط و يؤثر في الموازنات العامة وفي العراق كان التأثير الأساسي من الأزمة كان في مجال هبوط الإيرادات العامة إلى الحد الذي وضع تحديات كبيرة امام وزارة المالية في وضع الموازنة العامة الاتحادية الفدرالية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، والجدول يوضح نسبة مساهمة ايرادات النفط الخام في تكوين ايرادات الموازنة العامة في العراق خلال السنوات (٢٠١٤- ٢٠٢٤). (الجبوري، ٢٠١٣: ١٢٢).جدول (١) نسبة مساهمة ايرادات انفط الخام في تكوين ايرادات الموازنة العامة في العراق مليون دينار

السنوات	الايرادات النفطية	الايرادات العامة	نسبة مساهمة ايرادات النفط في تكوين ايرادات العامة في الموازنة %
٢٠١٤	٣٢,٦٢٧,٢٠٣	٣٢٩٨٢٧٣٩	٪٩٨
٢٠١٥	٣٩,٣٨٠,٠٦٩	٣٠٥٠٢٨٩٠	٪٩٧
٢٠١٦	٤٦,٥٣٤,٣١٠	٤٩٠٥٥٥٤٥	٪٩٤
٢٠١٧	٥١,٧٠١,٣٠٠	٥٤٩٩٥٤١	٪٩٤
٢٠١٨	٧٥,٣٥٨,٢٩١	٨٠٢٥٢١٨٢	٪٩٣
٢٠١٩	٤٨,٨٧١,٧٠٨	٥٥٢٠٩٣٥٣	٪٨٨
٢٠٢٠	٦٠,١٣١,٤٠١	٧٠١٧٨٢٢٣	٪٨٥
٢٠٢١	٩٨,٢٠٩,٠٠٠	٩٩٩٩٨٢٥٨	٪٩٨
٢٠٢٢	١١٧,٣٠٤,٠٠٠	١١٨٩٤٦٦٠٠٠	٪٩٨
٢٠٢٣	١١٩,٦٣٧,٠٠٠	١١٣٧٦٧٠٠٠	٪٩٧

ونلاحظ من جدول (١) تذبذب إجمالي الإيرادات النفطية في الموازنة العامة خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٣)، حيث وصلت الإيرادات النفطية عام ٢٠١٤ الى (٣٢٦٢٧٢٠٣) مليون دينار، كما شهدت الإيرادات النفطية نسبة مساهمة من الإيرادات العامة ارتفاعاً ملحوظاً من عام ٢٠١٣ وصلت إلى (٩٨٪)، وذلك بسبب زيادة الأسعار النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية، كما هو الحال في الإيرادات العامة فقد سجلت الإيرادات النفطية أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٨، إذ بلغت (٧٥٣٥٨٢٩١) مليون دينار، أما كانت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد بلغت (٩٣٪) ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية حوالي (١٤٨) دولار للبرميل الواحد ، أما في عام ٢٠١٩ فقد حققت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية انخفاضاً وصل إلى (٤٨٨٧١٧٠٨) مليون دينار بسبب انخفاض الأسعار النفطية، كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة الى (٨٨)، يمكن تفسير هذا التراجع بأنه ناتج عن انهيار أسعار النفط نتيجة للأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة، مما يعكس مدى تأثير الظروف الخارجية على الاقتصاد المحلي للدول المعتمدة على النفط. أما في عام ٢٠٢٠، فقد شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى (٦٠,١٣١,٤٠١) مليون دينار، نتيجة زيادة أسعار النفط الخام، حيث ساهمت هذه الإيرادات بنسبة (٨٥٪) من إجمالي الإيرادات العامة. وفي عام ٢٠٢١، ارتفعت الإيرادات العامة بشكل أكبر بسبب زيادة الإيرادات النفطية، حيث بلغت (٩٨,٢٠٩,٠٠٠) مليون دينار، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى (١٠٣) دولارات للبرميل مقارنة بـ(٧٥) دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٠. أما في عام ٢٠٢٢، فقد استمرت الإيرادات العامة في النمو مدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية التي بلغت (١١٧,٣٠٤,٠٠٠) مليون دينار، ويعود ذلك إلى زيادة أسعار النفط لتصل إلى (١٠٧) دولارات للبرميل بعد أن كانت (١٠٣) دولارات للبرميل في عام ٢٠٢١. ومع ذلك، شهدت الإيرادات العامة في عام ٢٠٢٣ انخفاضاً بمقدار (٦.١) تريليون دينار مقارنة بعام ٢٠٢٢، لتصل إلى (١١٣,٧٦٧,٠٠٠) مليون دينار. ويرجع هذا الانخفاض إلى جملة من الأسباب منها انخفاض الإيرادات النفطية التي وصلت إلى (١١٠٦٣٧٠٠٠) مليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وفضلاً عن انخفاض كميات النفط الخام المصدر إلى نحو (٨٧٢) مليون برميل بعد أن كان (٨٨٧) مليون برميل عام ٢٠٢٢. لذا، فإن أبرز المخاطر الناتجة عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة تكمن في التقلبات التي تصاحب عائدات هذه الإيرادات. فانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، مما يساهم في زيادة العجز في الموازنة العامة. كما أن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر أساسي لتمويل الموازنة يقلل من أهمية مصادر الإيرادات الأخرى، خاصة الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي انخفاض في حجم الإنتاج النفطي بسبب عوامل داخلية قد يضاعف من مشكلة نقص الإيرادات.

الخاتمة Conclusion
(النتائج والتوصيات)

يشكل قطاع النفط الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني في العراق، إذ يُعتبر المصدر الرئيس للإيرادات القومية، فضلاً عن كونه المورد الأساسي للعملات الأجنبية المطلوبة لتمويل عمليات الاستيراد. ويعود ذلك إلى القيمة الكبيرة للعائدات النفطية وسهولة تحقيقها دون الحاجة إلى ممارسة نشاط اقتصادي مباشر. بناءً عليه، ركز هذا البحث على دراسة تأثير التغيرات في أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق. ولتحقيق هذا الهدف، تم تنظيم البحث في مبحثين رئيسيين، تفرع كل منهما إلى مطلبين، وتضمن كل مطلب عدة فروع فرعية. وفي نهاية البحث، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

١- يتميز الاقتصاد العراقي بالاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام، مما أدى إلى تراجع دور القطاعات الاقتصادية الأخرى في دعم الموازنة العامة. وقد أسهم ذلك في انخفاض الحصيلة الضريبية، وخاصة ضريبة الدخل، حيث لا تمثل الضرائب إجمالًا سوى ٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة، مما يعكس خللًا واضحًا في الهيكل الاقتصادي للبلاد. إضافة إلى ذلك، تفاقمت مشكلة التهرب الضريبي نتيجة القوانين الضريبية غير المتطورة.

٢- يخسر الاقتصاد العراقي مبلغ أكثر من مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام مقدار دولار واحد في سعر البرميل النفط الذي يصدره مما يفاقم من عجز موازنته على أن يكون الإنفاق الاستثماري هو الضحية لأي هبوط في أسعار النفط، مما يعني توقف عجلة الأعمار والنمو في الاقتصاد.

٣- ينبغي على الدول النفطية وخاصة العراق العمل على تقليل الاعتماد المفرط على القطاع النفطي الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط، من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي كما ينبغي تفعيل الموارد المحلية للحد من الاعتماد على الاستيراد، مع التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية لا سيما الزراعة والصناعة وذلك عبر تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات المختصة، والاعتماد على أساليب علمية حديثة لدعم نمو هذين القطاعين. إضافة إلى ذلك، من الضروري تبني سياسة تسعير قائمة على سلة عملات بدلًا من الاقتصار على الدولار، نظرا لما يواجهه من تقلبات وعدم استقرار قد يؤدي إلى تراجع قيمته في كثير من الأحيان.

٤- منح القطاع النفطي في العراق وضعاً خاصاً، من خلال وضع خطة تنفذ زمنياً ترفد بالموارد المالية والخبرة البشرية الحديثة والتقنية، كذلك التوسع في منح العقود للشركات الأجنبية مع المحافظة على الحقوق الوطنية وعلى أسس اقتصادية، لغرض زيادة إنتاج وتصدير النفط والإفادة من فوائض الإيرادات النفطية، إذ من غير المعقول أن يبقى هذا المستوى المتدني من الإنتاج والتصدير والعراق يملك احتياطياً كبيراً من النفط الخام.

٥- إنشاء صندوق سيادي مرتبط بالسياسة المالية يعمل كمصدر مالي وكضمان للأجيال القادمة وذلك عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية إضافة إلى الإيرادات الأخرى المتنوعة بهدف تعويض العجز المالي وكاحتياطي للطوارئ.

المصادر والمراجع

١. حسين عبد الرزاق حمد محيميد، حمود سعد (٢٠١٨) تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة أوابك للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) العراق أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية المجلد (٣) العدد (٤٣)، ص٢٦.

٢. الدليمي طاهر كاظم جواد والدليمي، علي احمد درج. (٢٠١٨) أثر التغيرات في اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (١٠) العدد (٢١).

٣. سهام حسين البصام وآخرون، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد ٣٦ ، ٢٠١٣.

٤. مهدي سهر (٢٠١٣) اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٠٠-٢٠١١)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد (٢).

٥. حسين عبد الرزاق حمد محيميد، حمود سعد (٢٠١٨) تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة أوابك للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) العراق أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية المجلد (٣) العدد (٤٣).

٦. مهدي سهر (٢٠١٣) اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٠٠-٢٠١١)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد (٢).

٧. بلقلة براهيم (٢٠١٣) تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدولة العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩). مجلة الباحث العدد (١٢).

٨. بلقلة براهيم (٢٠١٣) تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدولة العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩). مجلة الباحث العدد (١٢).

٩. الجميل سرمد كوكب . (٢٠٠٨) الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية و مساءلة. الطبعة الأولى دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

١٠. البيرماني صلاح مهدي عباس وعبد الله حسين على (٢٠١٩) قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة (٢٠٠٦) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (٢٥) العدد ١١١.

١١. الانباري مها أحمد حسين (٢٠١٦) تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق) رسالة الماجستير جامعة الشرق الأوسط كلية الاعمال ، الاردن.

١٢. العيسي نزار السعد الدين قطف ابراهيم سليمان (٢٠٠٦) الاقتصاد الكلي مبادى و تطبيقات الطبعة الأولى دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

١٣. الوزني، خالد وصفي الرفاعي، احمد حسين (٢٠٠٩): مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر والتوزيع، اردن.

١٤. العيسي نزار السعد الدين قطف، ابراهيم سليمان (٢٠٠٦) الاقتصاد الكلي مبادى و تطبيقات الطبعة الأولى دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

١٥. العلي عادل فليح (٢٠٠٧) المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ، الطبعة الأولى دار الحامد.

١٦. خلف، فليح حسن (٢٠٠٨)، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، اردن.

١٧. العيسي نزار السعد الدين قطف، ابراهيم سليمان (٢٠٠٦) الاقتصاد الكلي مبادى و تطبيقات الطبعة الأولى دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

١٨. الوزني، خالد وصفي الرفاعي، احمد حسين (٢٠٠٩): مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر والتوزيع، اردن.

١٩. وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية الحسابات القومية ، ٢٠١٨.

٢٠. البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث النشرة 2019 www.cbiraq.org الاحصائية السنوية، ص٢٣٣.

٢١. الانباري مها أحمد حسين (٢٠١٦) تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق) رسالة الماجستير جامعة الشرق الأوسط كلية الاعمال ، اردن.

٢٢. سعود الهاجري نواف جابر (٢٠١٣) : العوامل المؤثرة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت رسالة الماجستير. كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط.

٢٣. خليل محمود حميد ابراهيم . عزالدين خليل (٢٠١٨) العلاقة بين الايرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية الجلد (٤). العدد (٤٤).

٢٤. صالح، خطاب عمران (٢٠١٦) تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٩) (٢٠١٤) مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد (٦) العدد (٢).

٢٥. ابو حمد رضا صاحب (٢٠٠٢)، المالية العامة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٢٦. علي احمد بريهي (٢٠١١) اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق الطبعة الأولى بيت الحكمة للنشر بغداد.

٢٧.فرج ماردين محسوم (٢٠١٧)، اثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في العراق مع إشارة الى إقليم كوردستان، أطروحة دكتوراه جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

٢٨.يوسف بيبي و سعد الله داود (٢٠١٢) : أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التيسير قسم العلوم الاقتصاد جامعة الجزائر.

٢٩.الدباش عبد الله حمد والناصر ميسون مجيد (٢٠١٨). دراسة الاقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٦) مجلة جامعة جيهان ، العدد (٢).

٣٠.شاني سلام، كاظم الجبوري، مهدي سهر (٢٠١٣)، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩)، مجلة الادارة في العراق الاقتصاد، المجلد (٢) العدد (٨) .

Sources and references

.١Hussein Abdul Razzaq Hamad Muhaimid, Hamoud Saad (2018) Analysis of the Impact of Crude Oil Prices on OAPEC's Foreign Trade for a Long Period (2000-2016) Iraq as a Model, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (3), Issue (43), p. 26.

.٢Al-Dulaimi Tahir Kazim Jawad Al-Dulaimi, Ali Ahmed Daraj. (2018) Huge Amounts in the General Budget in the Kingdom of Saudi Arabia for the Period (1990-2015), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (10), Issue (21.(

.٣Siham Hussein Al-Bassamoun W., "Dam and the Problems of Oil Prices in Preparing the Iraqi General Budget and the Necessity of Activating Weak Oil Income Sources," Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Issue 36, 2013.

.٤Mahdi Sahar (2013) The Effects of Economic Decline in Some Macroeconomic Literature in Iraq for the Period (1900-2011), Journal of Administration and Economics, Volume 7, Issue (2.(

.٥Hussein Abdul Razzaq Hamad Muhaimid, Hamoud Saad (2018) An Analysis of the Effects of Oil and Crude Oil Price Fluctuations on OAPEC's Foreign Trade for a Long Period (2000-2016): Iraq as a Model, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (3), Issue (43.(

.٦Mahdi Sahar (2013) The Effects of Economic Decline in Some Macroeconomic Literature in Iraq for the Period (1900-2011), Journal of Administration and Economics, Volume 7, Issue (2.(

.٧Baqala Ibrahim (2013) Oil Price Developments and Their Implications for the Arab Public Budget during the Period (2000-2009). Al-Baheth Journal, Issue (12.(

.٨Baqala Ibrahim (2013) Oil Price Developments and Their Implications for the Arab Public Budget during the Period (2000-2009). Al-Baheth Magazine, Issue (12.(

.٩Al-Jamil Sarmed Kawkab (2008) Public Balance: Participation, Transparency, and Accountability. First Edition, Ibn Al-Atheer Printing and Publishing House, University of Mosul.

.١٠Al-Birmani, Salah Mahdi Abbas, and Abdullah Hussein Ali (2019). An Analysis of Oil Price Analysis and Trends in Government Investment in the Security Sector in Iraq for the Period (2006). Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (25), Issue 111.

.١١Al-Anbari, Maha Ahmed Hussein (2016). Adjusting Investment Balance to Oil Price Changes (An Applied Study in Iraq). Master's Thesis, Middle East University, College of Business, Jordan.

.١٢Al-Essa, Nizar Al-Saad Al-Din, Qataf Ibrahim Suleiman (2006). Macroeconomics: Principles and Applications, First Edition, Dar and Library of Al-Hamed for Publishing and Distribution, Jordan.

.١٣Al-Wazni, Khaled Wasfi Al-Rifai, and Ahmed Hussein (2009): Principles of Macroeconomics (Between the Future and Application), 10th Edition, Wael Publishing and Distribution House, Jordan.

.١٤Al-Essa Nizar Saad Al-Din Qataf, and Ibrahim Suleiman (2006). Macroeconomics: Principles and Applications, 1st Edition, Al-Hamed Publishing and Distribution House, Jordan.

.١٥Al-Ali Adel Falih (2007). Public Finance and Judicial Law, 1st Edition, Al-Hamed Publishing and Distribution House.

.١٦Khalaf, Falah Hassan (2008). Public Finance, Jadar for International Books and the World of Modern Books, Jordan.

.١٧Al-Essa Nizar Saad Al-Din Qataf, and Ibrahim Suleiman (2006). Macroeconomics: Principles and Applications, 1st Edition, Al-Hamed Publishing and Distribution House, Jordan.

.١٨Al-Wazni, Khaled Wasfi Al-Rifai, and Ahmed Hussein (2009): Principles of Macroeconomics (Between the Future and Application), 10th Edition, Wael Publishing and Distribution House, Jordan.

.١٩Iraqi Ministry of Planning, Central Agency for Information Technology, Directorate of National Statistics, 2018.
.٢٠Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Annual Statistical Bulletin, www.cbiraq.org, 2019, p. 233.
.٢١Al-Anbari, Maha Ahmed Hussein (2016), Adjusting the Investment Balance to Oil Price Changes (An Applied Study in Iraq), Master's Thesis, Middle East University, College of Business, Jordan.
.٢٢Saud Al-Hajri, Nawaf Jaber (2013): Factors Influencing the Preparation Phase for the General Budget in the State of Kuwait, Postgraduate Thesis, College of Education, Middle East University.
.٢٣Khalil Mahmoud Hamid Ibrahim, Ezz El-Din Khalil (2018), The Ratios Between Oil Revenues and the Brazilian General Budget for the Period (2004-2016), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences (4), Issue (44.(
.٢٤Saleh, Khattab Imran (2016), Crude Oil Price Indicators and Their Impact on Some Iraqi Economic Indicators over a Long Term (2009) (2014), Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (6), Issue (2.(
.٢٥Abu Hamad Reda Sahib Reda (2002), Public Finance, College of Administration and Economics, University of Kufa.
.٢٦Ali Ahmed Barihi (2011), The Exciting Oil Powers in Iraq, First Edition, Bayt Al-Hikma Publishing House, Baghdad.
.٢٧Faraj Mardin Mahsoum (2017), The Effectiveness of International Trade Liberalization on Social Development in Iraq with Reference to Kurdistan, PhD Thesis, Mansoura University, Arab Republic of Egypt.
.٢٨Youssef Bibi and Saadallah Daoud (2012): Oil Price Fluctuations on Fiscal Policy in Algeria (2000-2010), Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Sciences, Department of Economic Sciences, University of Algiers.
.٢٩Al-Dabbash Abdullah Hamad and Al-Nasser Maysoun Majeed (2018). An Economic Study of Some Factors Affecting the Financial Favor in the Iraqi Budget (2003-2016). Cihan University Journal, Issue (2.(
30. Shani Salam, Kazem Al-Jabouri, Mahdi Sahar (2013). Analysis of Iraqi Objections between the General Budget Deficit and the Gross Domestic Product for the Period 1988-2009. Journal of Administration in the Iraqi Economy, Volume (2), Issue (8).